تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة جامعة زيان عاشور بالجلفة

Abstract:

When the oil prices has a double effects on each of the Producing Countries (OPEC) and the consuming countries (imported), the conflict over the control of the market, and was able to industrial countries in many cases to ensure oil supplies the lowest prices especially the United States of America, on the other hand, on the other hand, prices of this strategic resource economic effects vary according to the behavior of the price in the world oil market, and as long as the process of economic development are linked to the source of the oil and generates high income, with a link that income by prices, it is clear to us that there is a link between the fluctuations in oil prices and its impacts on the oil revenues and the financing of economic development.

Accordingly; the present paper this research to shed light on the most important elements of the relationship the composition of oil prices and the factors affecting them and this is through a historical review of time stages and developments which oil prices.

Key Words : - Oil prices - demand and supply of oil - oil supplies - Changes in oil prices.

ملخص:

لما كانت لأسعار النفط آثار مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة)، كان الصراع محتتماً حول السيطرة على أسواق النفط، واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من النفط بأقل الأسعار لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثاراً اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية العالمية، وما دامت عملية التنمية الاقتصادية مرتبطة بمصدر النفط وما يدره من إيرادات، مع ارتباط تلك الإيرادات بواقع الأسعار، يتضح لنا وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الإيرادات النفطية وبين تمويل التنمية الاقتصادية فيها.

وعليه؛ فقد جاءت ورقتنا البحثية هذه لتسلط الضوء على أهم العناصر ذات العلاقة بتكوين أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وهذا من خلال استعراض تاريخي للمراحل الزمنية وتطورات أسعار النفط خلالها.
الكلمات المفتاحية: - أسعار النفط - الطلب والعرض النفطي - الإمدادات النفطية - تغيرات أسعار النفط.

تمهيد:

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين وإلى غاية الساعة، تحولات جذرية مست المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، حيث أدى اتساع حجم النشاط الاقتصادي وتطور المبادلات التجارية الدولية إلى تحسن مستويات المعيشة و لو بنسب مختلفة بين مختلف دول العالم؛ ومما لا شك فيه فإن أي تطور اقتصادي يتطلب توفر المصادر الطاقوية التي تعتبر المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج و لمبادلات التجارية على حد سواء، ومن هذا المنطلق لعب النفط باعتباره أهم مصدر للطاقة دوراً بارزاً في عملية التطور والتحول الاقتصادي بالنظر لسهولة استغلاله ووفرتة النسبية بالمقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

كما ساهم التوزيع الغير متوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط، يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وهي سوق تشهد تنافساً شديداً وتضارباً في المصالح الاقتصادية بين دول مصدرة للنفط تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بالاعتماد على المدخيل النفطية ودول مستوردة تهدف إلى ضمان أمنها الطاقوي عن طريق سيطرتها على منابع النفط في العالم.

وقد شهدت أسعار النفط عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم، و لذلك فإن دراسة أسعار النفط و أنواعها والعوامل المؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، لما لها من أهمية كبيرة خصوصاً بالنسبة للاقتصاديات النفطية.

أولاً: في مفهوم السعر النفطي

1. تعريف سعر النفط:

السعر: هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج. ومن خلال هذا التعريف للسعر، فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود¹.

2. أنواع أسعار النفط:

عند تناول أسعار النفط الخام لا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث أن كل مصطلح سعري نفطي يُعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع:

- **السعر المعلن (السعر الرسمي):** هو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم ، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية، تاريخيا فان هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين و هي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية².
- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواء في منظمة الأوبك، الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.
- **سعر الإشارة:** سعر الإشارة هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة كاتفاقيات المشاركة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية الشرق أوسطية بصورة خاصة. إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في 1965³.
- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

■ **السعر الفوري (الآتي):** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فوراً في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة بصورة آنية⁴.

ثانياً: ميكانيزمات تسعير النفط

إن نظام التسعير الحالي للنفط هو نظام المعادلة السعرية، والذي تم اللجوء إليه في نهاية عام 1987، والذي بموجبه يتم احتساب أسعار النفوط بواسطة معادلة تعتمد على أسعار نفوط الإشارة، تحدها السوق، و لذا يعتبر نظام مبني على أسعار السوق⁵. والتسعير قد يركز على السوق الفوري للنفط المرجعي، أو على مؤشر يحتسب على أساس السعر المتحصل عليه من السوق المستقبلية المرتبطة بهذا النفط المرجعي.

1. معادلة التسعير:

تعمل معادلة التسعير على الحصول على سعر نفط معين انطلاقاً من سعر نفط إشارة (مرجعي) وفق الصيغة التالية:

$$\text{سعر النفط المراد تسعيره} = \text{سعر نفط الإشارة الفوري أو المستقبلي} \pm \text{فروقات.}$$

وهذه الفروقات تهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى. وتتضمن هذه الفروقات النوعية و فروقات الموقع الجغرافي، وبالتالي الفروقات قد تكون علاوة أو خصم.

وبذلك تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$\text{سعر النفط المراد تسعيره} = \text{سعر الخام المرجعي} + \text{فروقات النوعية} + \text{فروقات الموقع الجغرافي.}$$

أ- **سعر خام القياس:** يغلب اعتماد أسعار نفط برنت بالنسبة للنفط المصدر إلى أوروبا، أما النفط المصدر إلى أمريكا فيعتمد الإشارة إلى سعر نفط غرب تكساس الوسيط WTI، ويستند إلى نفوط دبي وعمان لتسعير النفوط المتجهة إلى اليابان والصين وغيرهما⁶.

ب- **فروقات النوعية:** وكما تطرقنا سابقاً فإن النفط ليس سلعة متجانسة على الإطلاق، ولذلك لا يوجد هناك سعر موحد للنفط، بل هناك سعر لكل نوع، وتختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط وموصفاته⁷.

وتشتمل فروقات النوعية على المحتوى الكبريتي ودرجة كثافته API، وهي تعتمد على مستوى الطلب على كل نوع من طرف مصافي التكرير و هذا راجع إلى إمكانياتها التكريرية والتقنيات المعتمدة عليها. وكمثال أظهرت دراسة أخذت معدلات أسعار 56 نوعا من النفوط الخام، من جانفي 2004 لغاية أبريل 2005، وخلصت إلى أن زيادة درجة واحدة في كثافة API يزيد من السعر النسبي للنفط بواقع 0.7 سنت/برميل. كما أن زيادة درجة كاملة من المحتوى الكبريتي تؤدي إلى تخفيض السعر بواقع 5.6 سنت/برميل⁸.

ج- فروقات الموقع الجغرافي: يتحقق لكل قطر ما يسمى بربع الموقع الجغرافي. و هو الفرق الحاصل ما بين أجور النقل بين أسواق الاستهلاك الأبعد عن موانئ تصدير النفط الخام و الأقرب منها⁹، حيث يتساوى سعر خامين ذوي خصائص نوعية متماثلة من حيث درجة الحموضة و الكثافة في سوق معين، و بذلك يتحمل الخام ذو المصدر الأبعد تكاليف نقل أكبر. ومعادلات التسعير قد توضع من طرف الدول المصدرة للنفط، أو من طرف وكالات إعلان السعر مثل بلاتس PLATTS و أرغوس ARGUS.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المصدرة في إعداد معادلة تسعيرها للنفط، قد تكون لها سياسات تسعير مختلفة حسب الوجهة، فمثلا في حالة المملكة العربية السعودية، سعر النفط المصدر إلى الولايات المتحدة هو سعر CIF في نقطة التسليم ساحل الخليج، في حين يتم تسعير النفط المصدر إلى آسيا يكون على أساس سعر FOB لميناء التحميل، ويعود هذا إلى حدة المنافسة في السوق الأمريكية، في حين تتخفف المنافسة في آسيا حيث النمو القوي في الطلب¹⁰.

2. أهم الأسعار المرجعية في النظام العالمي لتسعير النفط:

يعتبر سعر النفط المرجعي هو قلب معادلة التسعير، و هذه الأسعار هي عادة أسعار السوق الفورية، وتستخدم هذه الأسعار من قبل شركات النفط و التجار لتسعير النفط تحت العقود طويلة الأجل، أو في التبادلات الفورية، وفي الأسواق المستقبلية لتسوية الوضعيات المالية، ومن قبل البنوك والشركات لتصفية المشتقات مثل عقود المبادلة.

وحيالاً الأسعار المرجعية الأكثر اعتماداً هي: أسعار مزيج برنت وأسعار خام غرب تكساس الوسيط وأسعار خام دبي، كل خام يعتمد لتسعير النفط المتجه إلى سوق معينة، حيث يعتبر سعر برنت

السعر المرجعي الأساسي والذي تتأسس عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حوالي 70% من التجارة العالمية للنفط، و يسعر على أساسه النفط المتجه إلى أوروبا بالدرجة الأولى. في حين الواردات الأمريكية تسعر عادة حسب خام غرب تكساس الوسيط WTI، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق حيث تستهلك حوالي ربع الإنتاج العالمي للنفط. كما تعتبر آسيا من بين أهم الأسواق المستهلكة للنفط كذلك، و تسعر أغلب الشحنات المصدرة من الخليج إلى آسيا وهي حوالي 13.1 مليون برميل يوميا عن طريق سعر خام دبي، كما وتسعر روسيا نفطها المتجه إلى آسيا عن طريق فروق بالنسبة لدبي.

ويفترض أن تتعكس ظروف الطلب و العرض في كل سوق على الأسعار المرجعية¹¹.

3. السعر العادل:

إن السعر العادل (أو الموضوعي) تحكمه في الواقع اعتبارات كثيرة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان و ذلك حتى لا يتعرض العالم لأزمات فيما يتعلق باحتياجاته من النفط، و يضمن تأمين الإمدادات وإفراح المجال أمام الاستثمارات المطلوبة لتجنب أية مخاطر تهدد بنقص الإمدادات، و يفسح المجال التدريجي والشامل أمام وسائل الاستخراج التي تمد في عمر الحقول التقليدية، وفي ذات الوقت التدرج في مجال إنتاج الزيوت غير التقليدية.

هذا السعر سوف يضمن للدول النفطية دخلا مستقرا على المدى القصير، ومستمر على المدى الطويل، ويوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة، ما يمكن المستثمرين في القطاعات المختلفة من الاستثمار دون الخوف من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى وقف أو تأخير هذه المشاريع، كما أن هذا النوع من الاستقرار سيقبل من مستويات المخاطرة. ولا يعني أن السعر العادل ثابت بل هو متغير يتغير بما يخدم الأهداف السابق ذكرها¹².

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

1. الطلب و العرض:

1.1. العوامل المؤثرة في الطلب النفطي:

أ- سعر النفط الخام و منتجاته المكررة: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي، حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، و العكس في حالة

ارتفاعه سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة، وبما أن الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، فإن سعرها يؤثر على سعر النفط الخام، وتتركز صناعة تكرير المنتجات النفطية لدى الدول الصناعية الغربية التي تفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك النفط تؤدي إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية¹³.

ب- **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة عن طريق الإحلال الهامشي، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، فالمستهلك يقبل على النفط أمام باقي السلع الأخرى المنافسة لانخفاض سعره¹⁴، و لقد حفز ارتفاع السعر خلال فترة السبعينيات الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث على بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل النسبي حيث لم تفلح في الحصول على بديل كامل للنفط على الرغم من قدرتها على إيجاد شبه بدائل مختلفة كالفحم وغيره¹⁵.

ت- **معدل النمو الاقتصادي:** يسيطر النفط على أكثر من 40% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة مع بداية القرن الحالي، فهو يمثل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، و انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، و بالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الطلب على النفط¹⁶.

ث- **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب وفي الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تتخفف خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير و الأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول¹⁷.

2. العوامل المؤثرة في العرض النفطي:

أ- **الطلب النفطي:** يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من

فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق و زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذا فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار¹⁸.

ب- **السعر النفطي:** يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب، إذ أن ارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، وبالتالي تقلص الإنتاج و العرض في الأخير.

ت- **الاحتياطيات النفطية:** تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير

الحقيقي للاحتياطيات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط¹⁹.

ث- **الكوارث الطبيعية:** تؤثر العوامل الجوية وبالدرجة الأولى الأعاصير و الزلازل على المعروض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، إضافة إلى تأخر حملات النفط في الوصول إلى الموانئ، وهذه تعتبر آثار مؤقتة. إلا أن هناك آثار أخرى قد تكون أطول مثل تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشآت الإنتاج في حالة الزلازل. فقد نتج مثلا عن إعصاري "كاترينا" و"رينا" عام 2005 انخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 26%، كما خفض إنتاج المصافي بمقدار 17%²⁰.

1.2. التنظيمات الدولية:

- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

تأسست منظمة الأوبك خلال اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة دول الأساسية المنتجة للنفط وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق نكتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر على أسعار النفط حيث كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما

أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات الدول الأخرى، وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتضم المنظمة في عضويتها حاليا اثنا عشر دولة و مقرها في فيينا النمساوية. وقد هدفت المنظمة إلى²¹:

- تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام و الاقتصاد و الكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

- الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد و تنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة "تيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فيفري 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)²².

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وارتفعت حاليا إلى 28 دولة، ومقرها في باريس. لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة، وهي²³:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ و تحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة و تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

- تشجيع و تنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية و الشمسية و غيرها؛
- تكوين مخزون من النفط يكفي للاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطوارئ و لغرض التأثير في السوق النفطية.

2.2. العوامل الجيوسياسية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب و عرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط²⁴. وتؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج و المعروض العالمي، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب و النزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل و التوزيع أو أماكن الاستهلاك. كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط و بعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وكذلك على الصعيدين الإقليمي و العالمي، بحيث أن حدوث أي نوع من القلاقل السياسية من شأنه أن يؤثر في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعودا. إضافة إلى ذلك يستخدم النفط أحيانا كأداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية تكون في معظم الحالات غير معلنة، و قد تغلق بغطاء اقتصادي أو اجتماعي. فمثلا قد تعتمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعودا أو هبوطا بهدف تشكيل ضغوط اقتصادية على دول أخرى، تتباين معها في الموقف السياسية عموما أو فيما يخص قضايا معينة، بحيث يؤدي هذا التغيير في الأسعار إلى صعوبات اقتصادية في تلك الدول قد ترغمها على تغيير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنى²⁵.

3.2. عامل المضاربة:

من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها حيث تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي، من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجز الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقه، كما تلعب المصارف الاستثمارية لا سيما الأمريكية منها دورا فاعلا إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات ومصارف أوروبية

في هذه العملية، بالرغم من أن المصارف كانت مكتفية في السابق بتجارة العقود، إلا أنها بدأت مؤخرا تمتلك كميات فعلية وتشتري إنتاج حقول بأكملها ولفترة محددة²⁶.

رابعاً: تطور أسعار النفط خلال الفترة: 2000 - 2014

يمكن تقسيم تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 إلى:

الجدول رقم (01): تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة (2000-2014)

(الوحدة : دولار/البرميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأسعار	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الأسعار	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.2	

Source: OPEC, annual statistical bulletin, 2014, p:82.

OPEC, annual statistical bulletin, 2009, p:82.

1. تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2000-2003:

عرفت أسعار النفط تذبذباً خلال الفترة: 2000-2003، فمع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها حيث استقر السعر عند 27.6 دولار للبرميل سنة 2000، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة، مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا وبريطانيا لتشمل كل أوروبا. ونظراً لأن الأوبك في تلك الفترة كانت تملك أكبر حصة من الإنتاج العالمي للنفط (40%) و يملك أعضاؤها نسبة 80% من الاحتياطات العالمية للنفط، فان الوكالة الدولية للطاقة AIE أرسلت للأوبك تقريراً حول وضع السوق الذي عرف نقصاً في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000، وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج. و في مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعاً و اتخذت فيه قراراً برفع حصص الإنتاج بـ: 500000 برميل في اليوم في حالة ارتفاع الأسعار

عن أكثر من 28 دولار للبرميل خلال 20 يوم، كما يمكن للمنظمة تخفيض إنتاجها بنفس القيمة في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل لعشرة أيام متتالية.

أ- انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على أسعار النفط:

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي استهدفت خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك تأثير سلبي على أسعار النفط، حيث انخفضت أسعار النفط الخام و المنتجات النفطية لعدة أشهر نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي و ما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل وقود النفاثات و الديزل، وقد بين تقرير صدر عن مؤتمر المحروقات الأوروبي الثالث بباريس المنعقد في أكتوبر 2001، أن نمو الطلب على النفط قد انخفض ليسجل 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، كما انهار الطلب على وقود النفاثات لانخفاض حركة الطيران في حدود 15% إلى 25% عن مستوياته ما قبل الأحداث، مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج و أدى هذا إلى تردد الشركات في المشاركة في المشروعات النفطية الأخرى، بالمقابل شددت هذه الأحداث من موقف الدول المستهلكة التي أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار النفط، و حملت الدول المنتجة مسؤولية مواجهة هذا الاحتمال و الحيلولة دون وقوعه، وقد أعلنت دول الأوبك عن تخفيض في الإنتاج ب: 1.5 مليون برميل في اليوم في 14 نوفمبر 2001، وذلك ابتداءً من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق مع الدول الغير أعضاء لإتباع نفس السياسة النفطية لإعادة الأسعار إلى الارتفاع²⁷.

ب- أثر الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق على أسعار النفط:

سجلت أسعار النفط في نهاية الربع الأول من سنة 2003 ارتفاعات متواصلة، واستطاعت أن تسلك اتجاهها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصل سعر سلة أوبك إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، لتصل إلى مستويات قياسية بعد ذلك، فلقد أثرت هذه الحرب تأثيراً كبيراً على السوق النفطية رغم تعويض البلدان النفطية لجزء كبير من كميات النفط المسحوبة من السوق و المتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي، خاصة من طرف السعودية و إيران. وتعود خلفية هذا الاحتلال لكون الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يقارب ربع الاستهلاك العالمي و تستورد ثلثي هذا الاستهلاك، ولهذا فأى اضطراب في السوق النفطية قد يؤثر على اقتصادها، هذه الوضعية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في طريقة لتأمين إمداداتها من النفط العربي و بتزول الشرق الأوسط بصفة خاصة، من خلال احتلال العراق

بذريعة وجود أسلحة محظورة دولياً حسب مزاعمهم أسلحة الدمار الشامل، و لكن حقيقة الأمر أن هذه الحرب واحدة من حروب البترول في العالم الحديث، و التي من خلالها أباحت الثروة البترولية لنفسها، وكل هذا يعتبر مكسب للاقتصاد الأمريكي بعد التدهور التي تعرض له من أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بسبب²⁸:

- بلغ العجز في الميزانية الأمريكية لسنة 2003 حوالي 200 مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 6%.
- الانعكاسات السلبية على التجارة، الاستثمارات و السياحة بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية و السياسية المتخذة مثل عسكرة الاقتصاد، إعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنية كل هذا تسبب في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة.
- الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على الإرهاب بدأ من حرب أفغانستان، مروراً بازدياد عبئ الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي، ووصولاً إلى احتلال العراق.
- و عليه فان السيطرة على البترول العراقي حقق للحكومة الأمريكية جملة من المكاسب للتأثير على السوق النفطية أهمها:
- العمل على التأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ارتباطها بمنظمة الأوبك، مما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإنتاج العراقي في التأثير على السوق البترولية.
- زيادة إنتاج البترول العراقي إلى الحدود القصوى، من أجل تضخيم العرض البترولي و التأثير سلباً على الأسعار.
- العمل على حوصصة قطاع البترول العراقي بما يسمح للشركات النفطية الأمريكية السيطرة الكاملة على النفط العراقي، والتأثير على الإنتاج لإبقاء السعر في حدود 20 دولار للبرميل أو النزول به إلى أقل من ذلك إن أمكن ذلك.
- الاستفادة من عوائد مالية هامة تضخ في الاقتصاد الأمريكي و تساعده على الانتعاش.
- التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي وذلك بطريقتين: الأولى هي التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى منها الصين، اليابان و

فرنسا ودول جنوب شرق آسيا، والثانية هي التحكم في أسعار النفط و العمل على هبوطها في السوق العالمية بما يحقق خسائر هائلة في عائدات الدول النفطية منها روسيا.

2. تطور أسعار النفط خلال الفترة (2004-2009):

أ - ثورة أسعار النفط ابتداءً من سنة 2004:

شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفعت أسعار النفط العالمية و بصورة استثنائية إلى مستويات لم تصلها من قبل، حيث ارتفع معدل سعر سلة أوبك بنحو 7.9 دولار للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003، حي وصل معدل السعر إلى 36.05 دولار للبرميل مقارنة بـ: 28.1 دولار للبرميل في عام 2003. علما بأن معدل سلة أوبك وصل في بعض الأيام من شهر أكتوبر 2004 إلى 46.6 دولار للبرميل، و وصل سعر الخام الأمريكي الخفيف إلى أكثر من 55 دولار للبرميل خلال السنة نفسها، و لأول مرة حافظ معدل سلة أوبك على مستوى يفوق النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة، سواء كان ذلك على المستوى اليومي أو الأسبوعي أو الشهري و طوال عام 2004²⁹.

ويعود هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى تضافر عوامل عديدة و متنوعة ذات طبيعة جيوسياسية و مناخية. إن معظم العوامل الجيوسياسية التي كان لها أثر مهم على الأسعار خلال عام 2004 هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في عام 2003، بالإضافة إلى الزيادة غير المتوقعة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط في الصين وأمريكا و الهند ودول أخرى على وجه الخصوص، و تأثرت الأسعار أيضا جراء قيام بعض المؤسسات العالمية المتخصصة باستشراف مستقبل النفط عبر إجراء مراجعة لأرقام الطلب خلال عام 2004 و زيادتها نحو الأعلى بصورة شهرية لمعظم أشهر السنة، و خلق هذا الإجراء حالة من التخوف في السوق مبعثه الظن بأن الطاقة الإنتاجية في العالم قد لا تكون كافية لتلبية الزيادات في الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب، خصوصا بعد أن اضطرت دول أوبك زيادة إنتاجها إلى مستويات مقاربة لطاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتنامي غير المتوقع، مما أدى إلى تقليص هامش الطاقة الإنتاجية الفائضة لديها إلى مستويات منخفضة للغاية.

استمرارا لديناميكية عام 2004، شهدت أسعار النفط ارتفاعا خلال عام 2005، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 50.64 دولار للبرميل خلال عام 2005 أي بزيادة قدرت بحوالي 40.6%³⁰.

وكما كان عليه الحال عام 2004، فإن مجموعة من العوامل المتشابهة كانت وراء ارتفاع الأسعار خلال عام 2005، وأهم تلك العوامل استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط، وخصوصاً في أمريكا و الصين ودول أخرى مثل الهند، يضاف إلى ذلك الاختناقات في طاقات التكرير العالمية و التحولية منها على وجه الدقة، وعلاوة على ذلك الطاقات الإنتاجية النفطية العالمية المنخفضة، ناهيك عن المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعراق و إيران و نيجيريا و فنزويلا و لا يمكن إغفال الكوارث الطبيعية التي سببتها الأعاصير و من أهمها إعصار "كاترينا" الذي كان بمثابة أسوأ كارثة طبيعية في أمريكا، وما نتج عنه من نقص في الإنتاج، دمار و زعر و زيادة حمی المضاريات.

وخلال عام 2006 ارتفع المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 61.0 دولار للبرميل، أي بزيادة قدرت ب: 20.6%.

استمراراً للاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية، شهد عام 2007 ارتفاعاً للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقه، وخاصة في خلال النصف الثاني من السنة، إذا ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بمعدل 13.1% حيث بلغ 69.08 دولار للبرميل خلال عام 2007.

و يرجع ارتفاع الأسعار في عام 2007 بالإضافة إلى درجة تذبذبها العالي التي وصلت إلى أكثر من 3.0 دولار للبرميل ما بين يوم و آخر في بعض الأحيان إلى عوامل عديدة متشابهة في آن واحد، ومنها:

- عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب، فلقد ازداد الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي لم يزد فيه إنتاج النفط في دول خارج أوبك بالمستوى المتوقع نتيجة المشاكل الفنية والتوقفات غير المبرمجة و فترات الصيانة الطويلة والطقس الرديء؛
- العوامل الجيوسياسية و المشاكل و التوترات التي تعاني منها بعض البلدان المنتجة الرئيسية و بالأخص في منطقة الشرق الأوسط. ومن أبرزها الأزمة النووية الإيرانية، و التوترات على الحدود العراقية التركية بعد نشوب أزمة بين تركيا و حزب العمال الكردستاني، إذا اعتبرت هذه الأزمة من احد العوامل المباشرة وراء ارتفاع الأسعار و تجاوز سعر الخام الأمريكي الخفيف لأول مرة حاجز الـ: 90 دولار للبرميل خلال التعاملات الإلكترونية ليوم 19 أكتوبر 2007، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي في العراق و عدم

قدرته على استعادة طاقته الإنتاجية إلى مستوياتها السابقة، والهجمات على المنشآت النفطية في نيجيريا و المكسيك و المشاكل الفنزويلية.

- المضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى سوق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذا لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد و بعض المؤسسات المالية العالمية بعد التباطؤ في وقت سابق من السنة بسبب مخاوف تتعلق بسير الاقتصاد الأمريكي، مما أدى بمنظمة أوبك إلى الدعوة إلى تشديد الضوابط في الأسواق المستقبلية لمواجهة ظاهرة المضاربات للحد من تأثيرها على الأسعار.

- حركة المخزون الأمريكي المتمثلة بالسحب خلال فترة الربع الثالث من السنة والتي تعتبر عادة فترة بناء وليس سحباً للمخزون.

- ضعف سعر صرف الدولار و استمرار انخفاضه تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنة بالتزامن مع تصاعد الأسعار.

و في إطار الأوضاع التي سادت سوق النفط العالمية فإنه من الأرجح أن تكون العوامل الأخرى خارج نطاق أساسيات السوق، وخاصة المضاربات و ضعف الدولار، قد ألقت بضلالها و بشدة، كان لها الدور الأكبر في التأثير في حركة الأسعار الاستثنائية خلال سنة 2007.

ب- انعكاس الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط:

مع ظهور بوادر تفاقم الأزمة المالية و تعاطم الهواجس المتعلقة بها، واجهت أسواق النفط تحديات جمة، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، وشهدت التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط تراجعاً متتالية، الأمر الذي سبب تراجعاً حاداً لأسعار النفط وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009.

- تحليل تقلبات أسعار النفط خلال سنتي 2008 و 2009:

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007، حيث انتقل السعر الفوري لسلة أوبك من 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.45 دولار

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة

للبرميل سنة 2008، لتتخفص بنسبة 33.4% خلال سنة 2009 مسجلا ما قيمته 61.06 دولار للبرميل.

والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 24.9 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع، فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف و ذلك بنحو 4.1 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة 53.7% مقارنة بالفصل الثالث من عام 2008. و الجدير بالذكر أن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أويك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008 (131.2 دولار للبرميل في جويلية) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر و هو 38.6 دولار للبرميل، قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض 70.6%³¹.

الجدول رقم (02) : تطور متوسط الأسعار الربع سنوية لسلة خامات أويك لسنتي: 2008 - 2009 (الوحدة: دولار للبرميل)

الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	
92.7	117.6	113.5	52.5	42.9	58.5	67.7	74.3	أسعار سلة خامات أويك

المصدر: بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك لسنتي: 2008 و 2009.

استهل الاقتصاد العالمي عام 2009 بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، و مع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن

و الانتعاش الاقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام، على الرغم من بعض حالات التراجع، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام³².

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 -رغم الاتجاه التصاعدي - جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.45 دولار للبرميل في عام 2008، إلى نحو 61.06 دولار للبرميل بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل. و بخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة 2009 فقد سجل سعر سلة أوبك 42.9 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام، بانخفاض قدره 9.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 18.3% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2008، ووصل متوسط السعر إلى 58.5 دولار للبرميل 36.4% دولار للبرميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعا بحدود 15.6 دولار للبرميل و هو ما يعادل 36.4% بالمقارنة مع الربع الأول، كما شهد الربع الثالث ارتفاعا في السعر بواقع 9.2 دولار للبرميل، أي ما يعادل 15.7% بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى 67.7 دولار للبرميل، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل 9.7% بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 74.3 دولار للبرميل.

3. العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009:

ببروز الأزمة المالية العالمية، وانتقال آثارها على الاقتصاد العالمي و على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، فإن ذلك قد ولد العديد من العوامل التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط منحا تنازلي، و تتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي و علاقته بالطلب على النفط:

لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية و عدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدخله في أعرق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و لقد كانت الدول الصناعية سباقة إلى مرحلة الانكماش

حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعام 2008 عندما سجلت نموا سالباً بلغ -1.4% و بحلول الربع الرابع من عام 2008 أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق. وبشكل عام انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2008 ثم إلى -1.1 عام 2009، وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6% عام 2007 إلى 0.6% عام 2008 ثم إلى -3.4 عام 2009³³. لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقاً جداً، إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 و 2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى -0.3% ثم إلى -1.6% عام 2009، ويتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 و 2009 يلاحظ جلياً مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون برميل في اليوم حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون برميل يومياً، و بلغ المتوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليون برميل يومياً³⁴. واستمر الطلب العالمي على النفط في التراجع حتى بلغ أدنى مستوياته في الربع الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1 مليون برميل يومي، منخفضاً بحدود 0.9 مليون برميل يومي بالمقارنة مع الربع الأول من العام، ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام.

- انحصار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:

بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع و شراء البراميل الورقية وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة و في ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط³⁵، فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي، مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، و انعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق

النفط من أنها من أسرع و أشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحساراً عارماً خلال النصف الثاني من عام 2008.

- **الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية:**

ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، و الولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و 2009 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، و يمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، و يمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%³⁶.

- **ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك:**

تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الطاقة الإنتاجية الفائضة مرتفعة، سيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدوداً³⁷. وبلجوء أوبك إلى قرار خفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض، حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، و هو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة و يساهم في تبييد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

4. **تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010 - 2014):**

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجدداً نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين، بلغ معدل سعر خامات أوبك 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 بالمقارنة مع 61.06 دولار للبرميل في عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل، ونسبته 26.9% و يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية³⁸.

وخلال عام 2011 ارتفعت معدلات أسعار النفط العالمية ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.46 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.45 دولار للبرميل عام 2010، أي بزيادة قدرها 30.01 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 39%.

وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة و المتداخلة و باتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود تارة و نحو الهبوط تارة أخرى، و من أهم تلك العوامل ما يلي³⁹:

- التخفيض التراكمي و الذي قدره 4.2 مليون برميل في اليوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتباراً من بداية شهر يناير 2009 و عدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2011) ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض النفطي في السوق و كان عاملاً حاسماً وراء ارتفاع الأسعار وحالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها خاصة خلال النصف الثاني من العام.
- التوترات السياسية في المنطقة العربية و التي بدأت في تونس في نهاية عام 2010 و ليبيا في 2011، وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دول أخرى منتجة للنفط في المنطقة و انعكاسات ذلك على الإمدادات على ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير امدادات النفط للسوق العالمية. هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي و ما أثاره من مخاوف من احتمال تعطيل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.
- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي، وقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي و خاصة في النصف الثاني من العام، من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية واتخاذ تدابير تقشفية و تزايد الصعوبات الائتمانية في دول المنطقة.

- التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث استهزل الدولار العام بأداء ضعيف مقابل اليورو و الذي كان أحد الدوافع وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام.
- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة الشتاء البارد في نصف الكرة الشمالي في بداية عام 2011 بالمقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبيا خاصة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام. هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، والتي كانت كارثة "فوكوشيما" اليابانية من أبرزها خلال العام.
- على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في البلدان الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار والمضاربات المفرطة في السوق، كان للمضاربات دور في تذبذب الأسعار خلال العام، حيث بلغ الفارق ما بين أعلى و أدنى معدل شهري لأسعار أوبك 25.3 دولار للبرميل خلال عام 2011 بالمقارنة مع 16.1 دولار للبرميل خلال عام 2010. و يعزى ذلك إلى تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس لأغراض المضاربات فحسب، بل أيضا لأغراض الاستثمارات طويلة الأمد من قبل صناديق استثمار متنوعة.
- ومما لا شك أن تفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصا بعد أن طالت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقف إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع الثورة في فيفري وحتى سبتمبر 2011.
- وتميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2012 بحالة من التوازن و استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحا بين 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة و حقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.45 دولار للبرميل بالمقارنة مع 107.46 دولار للبرميل عام 2011 أي بزيادة 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2%⁴⁰.
- وكما هو عليه الحال خلال العام السابق، تعد التطورات الجيوسياسية ويؤثر التوتر وخاصة في المنطقة العربية من أهم العوامل التي كانت تدعم الأسعار وتدفع بمستوياتها نحو الأعلى خلال عام 2012، و بالمقابل فإنه من الممكن اعتبار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي و الأزمة المالية في منطقة اليورو من أهم العوامل التي أثرت سلبا على الأسعار، و عملت على الحد من ارتفاعها خلال العام.

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة

وخلال عام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 105.87 دولار للبرميل مقارنة مع 109.45 دولار للبرميل عام 2012، أي بانخفاض قدره حوالي 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3%⁴¹، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وخاصة من أمريكا الشمالية، و بحدود 1.2 مليون برميل يوميا، وفي المقابل شهدت إمدادات دول أوبك انخفاضا لتصل إلى 36 مليون برميل يوميا خلال العام. كما تأثرت الأسعار وبتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق بما يعكس مستويات الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها التطورات الجيوسياسية وخاصة في سوريا وليبيا ودول منتجة أخرى مثل نيجيريا وأنغولا و جنوب السودان. كما شهدت أسعار النفط العالمية عام 2014 انخفاضا، حيث بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013.

الجدول رقم (03) : تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال عام 2014

(الوحدة: دولار/البرميل)

جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
104.7	105.4	104.2	104.3	105.4	107.9
جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
105.6	100.8	96.0	85.1	75.6	59.5

المصدر: التقرير الشهري، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوبك)، فيفري 2015، ص: 20.

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي
104.7	105.9	100.8	73.4	96.2
الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك				

المصدر: التقرير الشهري ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، فيفري 2015، ص: 20.
بلغت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014 معدلات غير مسبوقه من الانخفاض، حيث استقر معدل سعر سلة أوبك عند حوالي 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلا بذلك أدنى قيمة له من شهر ماي 2009، بتراجع شهري كبير مقداره 16.1 دولار للبرميل أو ما يوازي 21.3% عن السعر المسجل في الشهر الأسبق عند ما بلغ متوسط سعر البرميل 75.6 دولار للبرميل. وانخفضت الأسعار الفورية لسلة أوبك من 104.7 دولار للبرميل في الربع الأول و 105.9 دولار للبرميل في الربع الثاني إلى 73.4 دولار للبرميل خلال الربع الرابع.

وفيما يلي عرض لأهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2014:

✓ تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأكبر للنفط في العالم، و قد شهت طفرة كبيرة في إنتاجها للنفط الصخري لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا، المر الذي أدى إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من أوبك إلى النصف تقريبا، كما أوقفت استيرادها للنفط الخام من نيجيريا. يأتي هذا الانتعاش النفطي في السوق الأمريكي متزامنا مع تباطؤ نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي من النفط الذي يشهد تراجعا يلقي بضلاله على الأسواق المالية⁴².

✓ مع بدأ اندحار الأسعار في بداية الربع الرابع من عام 2014، بدأ المستهلكين يتوقعون استمرار انخفاض الأسعار، وعزز توقعهم زيادة المعروض النفطي من خارج الأوبك، و قرار الأوبك في شهر نوفمبر 2014 بنتيبت سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل يوميا، ما أدى إلى تقليص حجم طلبهم آنذاك على النفط في انتظار الحصول عليه بأسعار أقل في المستقبل. و هذا ما قد يفسر حدوث زيادة محدودة في مستوى الطلب في الربع الرابع من 2014، مقارنة بما حصل في الربع الثالث الذي شهد قفزة هائلة في حجم الطلب على النفط.

✓ ويرجع البعض قرار منظمة الأوبك الأخير إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها ببعد اقتصادي، يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في حين أن السعودية وبالتسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء قرار رفع إنتاجها إلى معاقبة إيران على سياستها تجاه جملة من القضايا في المنطقة على رأسها سورية، فضلا عن مساعي الضغط عليها بخصوص ملفها النووي⁴³، كما تستخدمان

أيضا النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها الذي يعتمد على عائدات تصدير هذه السلعة الإستراتيجية وذلك لمعاقبتها على مواقفها وتصرفاتها بخصوص الأزمة الأوكرانية⁴⁴، و قضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي⁴⁵.

✓ ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وارتفاعا متسارعا في الأسابيع الأخيرة، الأمر الذي دفع إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين من غير أن تحسب حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق.

الخلاصة:

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من نتائج في هذه الورقة البحثية، ما يلي:

- يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر، بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى و المتمثلة أساسا في الوفرة النسبية و سهولة الاستغلال وملاءمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر موردا طبيعيا ناضبا (غير متجدد) مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي.
- تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة، تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة لقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من النفط، هذا الأخير الذي يتميز بالنفادية، الطبيعة الدولية والكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته.
- تعتبر السوق النفطية المكان الذي يتم التعامل فيه بأهم مصدر للطاقة، والتي تتأثر بعوامل كثيرة تنعكس إيجاباً وسلباً على السعر النفطي.
- إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويق النفط، مما أدى غالى إنشاء سوق نفطية يتم التعامل فيه بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، وتتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها وحساسيتها لمختلف

الأحداث الاقتصادية والسياسية، مما يجعل أسعار النفط فيها لا تعرف الاستقرار لتأثير عدة عوامل عليها اقتصادية وغير الاقتصادية، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

■ إن سياسات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تؤثر في أسعار النفط في السوق النفطي، لكن تبقى هناك عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في التأثير على أسعار النفط العالمية كاللتنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية..

الإحالات والمراجع:

1. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 198.
2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والاتفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 84.
3. بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
4. سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع و رهانات المستقبل، 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص: 05.
5. علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفط الخفيفة و الثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OPEC)، عدد 123، المجلد 33، خريف 2007، ص: 30.
6. عصام الجليبي و آخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2008، ص: 49.
7. عصام الجليبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 48.
8. علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
9. نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، بن غازي ليبيا، 2000، ص: 133.
10. جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة: 2000 - 2010 على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص: 65.
11. جامع عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 65-66.
12. جامع عبد الله، نفس المرجع السابق، ص: 70.

- ¹³. عبد السلام بريزة، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات العمال و التجارة الدولية، جامعة سطيف، 2012-2013، ص: 41.
- ¹⁴. كريستوف أسوب و بسام فتوح، تطورات النفط و الغاز الطبيعي وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، أوبك، العدد 135، 2010، ص: 37.
- ¹⁵. عبد السلام بريزة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.
- ¹⁶. وصاف سعدي و بنونة فاتح، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة ، جامعة سطيف، يومي: 7-8 أبريل، الجزائر، 2008، ص: 12.
- ¹⁷. بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 93.
- ¹⁸. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف، 2008-2009، ص: 74.
- ¹⁹. عبد السلام بريزة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.
- ²⁰. أنس بن فيصل الحجى، أسعار النفط بين غزو العراق وإعصاري "كاترينا" و "ريتا" (2003-2005)، صحيفة اقتصادية الكترونية، العدد 6231، 2010/11/02، مقال متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.aleqt.com/2010/11/02/article_464114.html
- ²¹. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية و قياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص: 202.
- ²². سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص: 258.
- ²³. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، ص: 202.
- ²⁴. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مقال متوفر على الموقع الالكتروني:
<http://www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6>
- تاريخ الاطلاع: 17-02-2016، الساعة: 22.00.
- ²⁵. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية العالمية و تأثيراتها على الاقتصاديات العربية، 2011، ص: 191.
- ²⁶. قويدري قوشبح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الشلف، 2008-2009، ص: 102.
- ²⁷. قويدري قوشبح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة

28. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 31، 2004، ص: 36.
29. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2005، ص: 43.
30. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 2008، ص: 47.
31. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطورات في مجال النفط و الطاقة، 2010، ص: 91.
32. منظمة لأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة 2007، 2008، 2009.
33. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، التقارير الشهرية لأسواق النفط، 2008، ص: 53.
34. الإدارة الاقتصادية للأوبك، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 35، العدد 128، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، الكويت، شتاء 2009، ص: 17.
35. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، تقرير الأمين العام، 2008، 2009.
36. كريستوف السوب و بسام فتوح، تطورات النفط و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، أوبك، العدد 135، 2010، ص: 37، ص: 16.
37. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2011، ص: 81.
38. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2012، ص: 97.
39. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2013، ص: 100.
40. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2014، ص: 107.
41. أسباب وسيناريوهات للانخفاض العالمي في أسعار النفط، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop>
- تاريخ الاطلاع: 17-02-2016، الساعة: 22.15.
42. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، مرجع سبق ذكره.
43. محمد الراجي، حلقة نقاشية حول: تراجع أسعار النفط و أثره في اقتصاديات العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014، ص: 04.
44. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مرجع سبق ذكره.
45. 7 أسباب وسيناريوهات للانخفاض العالمي في أسعار النفط، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop>
- تاريخ الاطلاع: 17-02-2016، الساعة: 22.30.